ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

Morphological singularities in the narration of Al-Abbas bin Al-Fadl Al-Mawsili (d. 186 AH) on the reading of Abu Amr Al-Basri (d. 154 AH)

Zina Thanoun Hamid,

***Prof .Dr.**
Muhammad Ismail al-Mashhadani

Department of Arabic language
College of Education for Girls
University of Mosul
Nineveh , Iraq

*** Corresponding author: E-mail :**
dr.m.ismaeel@uomosul.edu.iq

***Keywords*:**
Morphological singularities، Al-Abbas bin Al-Fadl Al-Mawsili. Abu Amr Al-Basri.

ARTICLE INFO

Article history:
Received **5. Feb.2023**
Accepted **12. Mar.2023**
Available online **3.June.2024**

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

This study deals with the morphological singularities of the narration of one of the prominent scholars of the city of Mosul, and its judge in the second century of migration, the days of Al-Rashid, a memorizer of the Qur'an and a reader from its prominent readers who took the reading from the reciter of Basra and its Sheikh Abi Amr Al-Basri, that he is Al-Abbas bin Al-Fadl Al-Mawsili (d. 186 AH). The research was of two parts. They dealt with the morphological singularities in verbs and nouns, followed by a conclusion containing the most important findings of the research, along with a list of sources and references. © 2024AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul.

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

الانفرادات الصرفية في رواية العباس بن الفضل الموصلي (ت 186هـ) عن قراءة أبي عمرو البصري (ت 154هـ)

زينة ذنون حميد **أ.د.محمد إسماعيل محمد المشهداني**
قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل

الخلاصة:

يتناول هذا البحث الانفرادات الصرفية لرواية أحد العلماء البارزين من علماء مدينة الموصل، وأحد قضاتها في القرن الثاني للهجرة أيّام الرشيد، وكان حافظًا للقرآن وقارئًا من قرّائها البارزين الذين أخذوا القراءة عن مقرئ البصرة وشيخها أبي عمرو البصري، إنَّه العباس بن الفضل الموصلي (ت186هـ)، فكان البحث في مبحثين تناولا الانفرادات الصرفية في الأفعال والأسماء تعقبهما خاتمة تلم بأهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث مشفوعة بقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: (الانفرادات)(الصرفية)(العباس بن الفضل الموصلي)(قراءة).

توطئة:

اعتنى العلماء قديمًا وحديثًا بعلم الصرف لما له من أهمّية وميّزة خاصة في علوم اللغة العربية؛ وهو لا يقلّ أهمّية عن علم النحو؛ والدارس يستطيع ملاحظة أنَّ هناك الكثير من الكتب التي تشتمل على العلمين معًا؛ بل أنَّ هناك من العلماء من يقدّم دراسة الصرف قبل دراسة النحو؛ وسبب اختيار البحث: أنَّ رواية العباس بن الفضل الموصلي (محيسن،1992، 481/1)، عن أبي عمرو البصري تحمل في طيّاتها الكثير من الخصائص الصوتية والصرفية والنحوية؛ والتي تستحق العناية والدرس؛ لذا خصصنا بحثنا المتواضع هذا لإلقاء الضوء على الانفرادات الصرفيّة في رواية العباس بن الفضل الموصلي عن أبي عمرو البصري (محيسن، 1992، 461/1)، والكشف عن أسرارها.

المبحث الاول: الانفرادات الصرفيّة في الأفعال

الفعل في اللغة العربية هو كل حَدَثٍ ارتبط بزمن معين، وللفعل أقسام مختلفة، إذ يُقسَم الفعل من حيث الزمن إلى ماضٍ ومضارع وأمر، كما يُقسَم الفعل من حيث الصّحة والاعتلال إلى صحيح ومعتلٍّ، أمّا من حيث التعدي واللزوم فيُقسَم إلى لازم ومتعدٍّ، وهناك أفعال جامدة وأخرى متصرفة، ومن الأفعال ما هو مجرد ومنها ما هو مزيد؛ فضلا عن تقسيم الفعل المجرد بحسب حركة عينه بين الماضي والمضارع (سيبويه، 1988، 12/1؛ ابن هشام، 1985، 687/2).

المطلب الأوّل: حركة عين المضارع

لا شكَّ أنَّ حركة عين المضارع من (فعل) يختلف حالها حسب حال الماضي صحّةً وإعلالًا؛ وكون عينه أو لامه حلقيّة أو غير حلقيّة، وكونه مضاعفا أو غير مضاعف فقد يلزم فيها الفتح، وقد يلزم فيها الكسر، وقد يلزم فيها الضّمّ، وقد يجوز فيها الكسر والضمّ، فيما ليس فيه حرف حلقي، وقد يأتي بالوجهين، وبالأوجه الثلاثة فيما عينه أو لامه حلقية (محب الدين الحلبي، 1428، 3733/8).

وقد انفرد العباس في ضم عين المضارع في موضعين:

أ. قرأ العباس قوله تعالى: {يَلْمِزُكَ} (التوبة58) وقوله: {يَلْمِزُونَ} (سورة التوبة: 79) بضم الميم فيهما {يَلْمُزُكَ} و{يَلْمُزُونَ}، إلّا أنَّ له رواية أخرى بكسر الميم فيهما (الأصبهاني، 1408، 269/1؛ الفريح، 2005، 121/2).

التوجيه:

قال **ابن خالويه:** "يُقْرَأان بضم عين الفعل وكسرها؛ وهما لغتان، والحجّة لذلك: أنَّ كلّ فعل انفتحت عين ماضيه جاز كسرها وضمّها في المضارع قياسًا؛ إلّا أنْ يمنع السماع من ذلك؛ وما كانت عين ماضيه مضمومة لزمت الضمّة عين مضارعه إلّا أنْ يَشِذَّ شيءٌ من الباب؛ فلا حكم

للشاذ، فالأصل ما ذكرته لك، فاعرفه إن شاء الله"(ابن زنجلة، 1997، 162؛ أبو عبدالله، 1401، 597/1). وقد قرّر بعض علماء اللغة القدامى: أنَّ للمتكلم فيما خلا الأفعال المشهورة حقّ الاختيار بين الكسر والضم في عين المضارع إذا كانت في الماضي مفتوحة. قال **الفيروز** آبادي في القاموس المحيط بعد حديثه عن احتمال ضبط عين المضارع بين الكسر والضم حين يكون الماضي مفتوح العين: "عَلى أَنِّي أَذْهَبُ إِلَى مَا قَالَ أَبُو زَيْدٍ: إِذَا جَاوَزْتَ الْمَشَاهِيرَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَأْتِي مَاضِيهَا عَلَى فَعَلَ، فَأَنْتَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ قُلْتَ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ يَفْعِلُ بِكَسْرِهَا" (الفيروزآبادي،2005،28/1)

ب. قرأ العباس من طريق الواقدي عنه عن أبي عمرو البصري قوله تعالى: {وَلَاتَرْكَنُوٓاْ} (سورة هود:113) بضم الكاف {وَلَا تَرْكُنُوٓاْ}(أبو معشر،1435، 322/2؛ الرّوذباري،2017، 645/2؛ الصفراوي، 1990،353/1).

التوجيه:

إنَّ القراءة المشهورة بفتح التاء والكاف، والماضي من هذا ركِن بكسر العين كعَلِمَ، وهذه هي الفصحى، وهي لغةُ قريش، وقرأ أبو عمرو– من رواية العباس (تَرْكُنوا) – بضم العين–، وهو مضارع رَكَن – بفتحها–، كقَتَل يَقْتُل، وقال بعضهم: هو من تداخل اللغات (ابن جني، 1998، 129؛ الطيبي،1434، 216/8). يعني: أنَّ مَنْ نطق بـ (رَكِنَ) – بكسر العين–، قال: (يَرْكُن) – بضمها–، وكان مِنْ حقه أَنْ يفتح، فلما ضَمَّ عَلِمْنا أنه اسْتَغْنى بلغةِ غيره في المضارع عن لغتِه، وأمَّا في هذه القراءةِ فلا ضرورة بنا إلى ادِّعاء التداخُل، بل نَدَّعي أنَّ مَنْ فَتَحَ الكافَ أخذه مِنْ رَكِن بالكسر، ومَنْ ضَمَّها أَخَذَه مِنْ ركَن بالفتح، ولذلك قال الراغب الأصبهاني: "والصحيحُ أنْ يُقالَ: رَكِنَ يَرْكَن، وركَنَ يَرْكُن بالكسر في الماضي مع الفتح في المضارع، وبالفتح في الماضي مع الضم في المضارع، وشَذَّ –أيضًا– قولُهم رَكَن يَرْكَن –بالفتح فيهما– وهو من التداخُل، فتحصَّل مِنْ هذا أن يُقَالَ: رَكِن بكسر العين وهي اللغةُ العاليةُ كما تقدَّم، ورَكَن بفتحها وهي لغةُ قيسٍ وتميم، زاد الكسائي: ونَجْد، وفي المضارع ثلاثٌ: الفتحُ والكسرُ والضمّ" (الأصفهاني، 1412، 365/1؛ الأندلسي، 1422، 268/5).

المطلب الثاني: صيغة الفعل المجرد

الفعل المجرد هو الفعل الذي يكون جميع حروفه أصلية ولا يمكن حذف أي جزء من الكلمة حتى لا يتغير معناها، ويوجد نوعان من الفعل المجرد هما الفعل المجرد الثلاثي، والفعل المجرد الرباعي.

أولًا: الفعل المجرد الثلاثي: هو الذي يتكوّن من ثلاثة أحرف جميعها أصلية؛ نحو أكل وشرب وقام وجلس.

ثانيًا: الفعل المجرد الرباعي: وهو الذي يتكون من أربعة أحرف جميعها أصلية؛ مثال: دَحْرَجَ، وجَعْفَر وزبرج وبرثن وَدرْهَم وقمطر(البهارق، 1414، 29/1).

ومجال البحث هنا: هو ما انفرد به العباس بن الفضل عن أبي عمرو البصري في الفعل المجرد الثلاثي، في موضعين:

أ. قوله تعالى: {أَنْ أَسْرِ} (سورة طه:77) انفرد العباس بوصل الألف وكسر النون {أَنِ اسْرِ} (الفريح،2005، 425/2).

التوجيه:

إنَّ وصل الألف مأخوذ من سرى، وهي لغة مسموعة عن العرب، ودليله في ذلك قول الشاعر:

سرى بعد ما غار الثريّا وبعد ما كأنّ الثّريّا حلّة الغور منخل

(سيبويه،1988، 405/1)

وهو في الشعر كثير، ومن قطع أخذه من أسرى، وهي لغة –أيضا–، فالقطع والوصل لغتان، من (سرى أسرى) بمعنى واحد(ابن خالويه،1401، 359/5؛ أبو علي، 1993، 656/1).

وقد وردت كلتا اللغتين في القرآن الكريم؛ إذ جاءت مزيدة على وزن (أفعل) في قوله تعالى: {سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا} (سورة الإسراء:1)؛ وجاءت مجرّدة في قوله تعالى: {وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} (سورة الفجر:4) وقد اجتمعت اللغتان في شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إنَّ النضـــــيرة ربَّـــــة الخـــــدر أَسْـرَت إليـكَ ولـم تكـن تسـري

(ابن ثابت، 1994، 96)

ومنهم من فرَّق بين المزيد والمجرد؛ فذهب إلى أنْ (أسرى) بمعنى السير ليلًا؛ و(سرى) بمعنى: مضى (الأزهري،2001، 1679/2)، وعلى هذا: تدلّ رواية العباس على أنَّ المراد بالآية: المضي في أي وقت من دون تحديد؛ أي أنَّ أمر سيدنا موسى عليه السلام بالخروج بقومه لم يكن محدّدًا بالليل.

ب. قرأ أبو عمر البصري قوله تعالى: {تَصَدَّىٰ} (سورة عبس:6) وانفرد العباس بن الفضل عنه: بإسكان الصاد وتخفيف الدال {تَصْدَىٰ}(أبو معشر،1435، 765/2؛الشهرزوري، 1435، 302/4).

التوجيه:

الأصل فيه: (تتصدى)، فمن خفف الصاد حذف التاء الثانية؛ لاجتماعهما، ومن أسكن الصاد: أخذه من الصدى وهو العطش، أي: تتعرض له كما يتعرض العطشان للماء، ومعنى المصادة: المعارضة(أبو علي، 1993، 377/6؛ ابن زنجلة، 1997، 750/1؛ القرطبي، 1384، 19/ 214).

المطلب الثالث: صيغة أفعل

من الصيغ الصرفية التي وردت بكثرة في القرآن الكريم صيغة (أفعل) الفعلية، وهي غير صيغة (أفعل) التفضيل، وإنْ كانا يشتركان في أنَّ همزتهما همزة قطع، غير أنَّ صيغة (أفعل) الفعلية صيغة فعلية، كقولك: أكرم فلاناً؛ أما صيغة (أفعل) التفضيل فهي صيغة إسمية، كقولك: فلان أجود من فلان؛ وقد اختلفت أنظار علماء اللغة في أصل همزة القطع المتصدّرة لصيغة (أفعل) الفعلية، والمتّفق عليه بينهم أنَّها زيدت للدلالة على التعدية في الغالب، والجعل، والتعريض، والصيرورة، وغيرها من المعاني التي يوقف عليها ؛ كما استرعت صيغة (أفعل) الفعلية أنظار علماء اللغة والنحو والصرف منذ وقت مبكر، فأولوها عناية خاصة، وأهمية بالغة؛ فألّف بعضهم فيها كتبًا ورسائل تحت عنوان (فعلت وأفعلت) أو (فعل وأفعل) ؛ وأدرجها بعضهم ضمن كتب اللغة بموضوعاتها المختلفة الصرفية منها والنحوية واللغوية، ويأتي على رأس من نحى هذا المنحى إمام النحو سيبويه في كتابه المعنون بـ"الكتاب"، وابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب"، وابن جني في كتابه "الخصائص"، وغير هؤلاء كثير(سيبويه،1988، 16/1؛ ابن قتيبة، (د.ت)، 463/1)، ومجال البحث هنا: الكلمات التي يشترك ماضيها بوزن أفعل، وجذرها واحد وقد انفرد العباس عن أبي عمرو البصري في المواضع الآتية:

أ. انفرد العباس عن أبي عمرو البصري في قوله تعالى: {يُبْدِلَهُۥ} (سورة التحريم:5) بالتخفيف كقراءة عاصم؛ في حين أنَّ الرواية المشهورة عن أبي عمرو البصري هي التشديد {يُبَدِّلَهُۥ} (ابن مجاهد، 1400، 60؛ الشهرزوري،1435، 238/4).

التوجيه:

البدل: هو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب (الرازي،1399، 210/1). وقد فرَّق اللغوين بين صيغ الزيادة على هذا الفعل؛ فقالوا: بدَّلت الشيء إذا غيَّرته وإنْ لم تأتِ له ببدل؛ وأبدلته إذا أتيت له ببدل (الفراء،(د.ت)، 259/2؛ النحاس،1421، 101/3).

إنَّ قراءة التخفيف مأخوذة من أبدل، ودليلها قول العرب: أبدلت الشيء من الشيء إذا أزلت الأول، وجعلت الثاني مكانه، ومنه قوله تعالى: {فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا}(سورة الكهف:81)، فالولد الذي أراد الله تعالى إبدال أبويه به غير الأول(ابن خالويه، 1401، 229).

وقد استدلوا على التبديل بقوله تعالى: {قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ} (سورة يونس:15) أي أُغيرهُ، وقوله: {كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ} (سورة النساء:56)، "فالجلد الثاني هو الأول؛ ولو كان غيره لم يجب عذابه؛ لأنه لم يباشر معصية" (ابن خالويه، 1401، 136). واستدلوا على الإبدال بقول أبي النجم العجلي:

عَـــزلُ الأَميـــرِ لِلأَميـــرِ المُبـــدَلِ حَتّـــى إذا الشَـــمسُ اجتَلاهـــا

إذ نحّى جسمًا وجعل مكانه آخر (الفراء، (د.ت)، 259/2).

ومنهم من عَدَّهما لغتين بمعنى واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر في شيء (الأزهري،1412، 77/3)، لذلك أجاز الفراء أنْ يأتي التبديل مكان الإبدال والإبدال مكان التبديل؛ لكنَّه وصفه بأنَّه ليس بالوجه (الفراء، (د.ت)، 259/2).

وإذا تأملنا في رواية العباس التي انفرد بها عن أبي عمرو البصري نجدها موافقة لما قال به أكثر اللغوين من فَرْقٍ بين الصيغتين؛ فاللفظة وردت في قوله تعالى: {عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارًا} (سورة التحريم:5)، والنساء اللواتي وعد الله سبحانه وتعالى إنْ طلق زوجاته غير اللواتي كن على ذمته فناسبها الإبدال(المشهداني،389،2009)، فضلًا عن دلالة أفعل على السرعة وهي تتناسب مع دلالة الطلب في أوّل الآية (عسى)(المشهداني،2009، 389).

ب. قرأ العباس قوله تعالى:{أُبَلِّغُكُمْ} (سورة الأعراف: 62)، حيث ورد بإسكان الباء والغين وتخفيف اللام {أُبْلِغْكُمْ} (الأصبهاني، 1408، 256/1؛ أبو الفضل، 1434، 703/1).

التوجيه:

إنَّ الإسكان للتخفيف، وأمَّا إسكان حركة الإعراب التي على الغين، فيقاس على (بارئكم، ويأمركم، ويعلمهم) وأمثالهما التي سبق توجيهها، على أنَّ إسكان حركة الإعراب هو من خصائص لغة تميم؛ وذلك لأنَّ من خصائص لغتهم تسكين المرفوع من: {وَيُعَلِّمُكُمُ} ونحوه(الأندلسي، 1422، 199/2؛ الحلبي، (د.ت)، 442/2).

ج. قرأ أبو عمرو البصري قوله تعالى:{يَضِلُّ بِهِ} (سورة التوبة:37)، وانفرد العباس من طريق أوقية {يُضِلُّ بِهِ} بضم الياء وكسر الضاد(أبو العز،(د.ت)،183/1).

التوجيه:

إنَّ الحجة في كسر الضاد مع ضم الياء: {يُضِلُّ بِهِ} هي جعله فعلا لفاعل مستتر في الفعل، كأنَّه جعل الفعل لَهُم يُضِلُّون بِهِ الناس وينسئونه لهم، ومعناه: أنَّ الكفَارَ يُضِلون بالنسيء أتبَاعهم في إِحْلالِهم المحَرَّم مرة، وتحريمِهم إياه أخرى، وهو مأخوذ: من أضلّ يضلّ(الفراء، (د.ت)، 437/1؛ ابن خالويه،1401، 175).

ح. أسكن العباس النون وخفّف الجيم في الكلمات القرآنية في:

قوله تعالى: {مَن يُنَجِّيكُم}(سورةالأنعام:63)، بإسكان النون وتخفيف الجيم: {مَن يُنْجِيكُم} (الأصبهاني،1،1408/242؛ أبو القاسم،(د.ت)،541/1) وقوله تعالى: {فَٱلۡيَوۡمَ

نُنَجِّيكَ} (سورة يونس: 92) {فَٱلۡيَوۡمَ نُنۡجِيكَ}(الشهرزوري،1435 ،241/3؛ الدهان،1439، 968/1)، ومن طريق الواقدي عنه عن أبي عمرو البصري قرأ قوله تعالى: {ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا}(سورة يونس:103) {ثُمَّ نُنْجِي رُسُلَنَا}(الروذباري،2017، 625/1).

التوجيه:

أغلب أهل التفسير على أنَّ (أنجى) و(نجَّى) لغتان بمعنى واحد؛ قال الأزهري: "يُقال أنجَيتُه ونجَّيته بمعنى واحد"(الأزهري،2001، 362/1)، وقال ابن خالويه: "معناهما قريب، وهما لغتان"(ابن خالويه،1401، 239).

وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي(ابن خالويه،1401، 239). وفرَّق آخرون بين اللفظتين؛ فقال مكي بعد وصفهما باللغتين: بأنَّ التشديد فيه معنى التكرير(ابن خالويه،1401، 239) وقال أيضا: "وفي التشديد معنى التكرير والتكثير؛ كأنَّه نجاة بعد نجاة"(ابن خالويه،1401، 239)؛ وذهب الكرماني إلى أنَّ التشديد يدل على الكثرة والمبالغة(ابن خالويه،1401، 239).

وإلى ذلك أشار الدكتور فاضل السامرائي: "أنَّ الملاحظ أنَّ القرآن كثيرًا ما يستعمل (نجَّى) للتلبّث والتمهّل في التنجية؛ ويستعمل (أنجى) للإسراع فيها؛ فإنَّ (أنْجى) أسرع من (نجَّى) في التخلّص من الشدّة والكرب؛ هذا وأنَّ البناء اللغوي لكل منهما يدل على ذلك"(ابن خالويه، 1401، 239).

وإذا تبيّن أنَّ في الإنجاء سرعة في الوقت؛ وفي التنجية تلبّث وتمهّل وتدرّج؛ فإنَّ ما جاء في رواية العباس قد يتناسب مع ذلك؛ لأنَّ قوله في الأنعام (ينجيكم) يناسب الدعاء بعده {تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ} (سورة الأنعام: 63). فالداعي يرغب في تحقّق دعوته على وجه السرعة، فضلًا عن مناسبة التخفيف لما بعده؛ إذ قال بعدها: {لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ}(سورة الأنعام: 63) بالتخفيف.

أمَّا في الآية 92 من سورة يونس فالحديث فيها عن تنجية فرعون ببدنه ليكون آية لمن بعده؛ ونجاته كانت لمرة واحدة من دون تكثير ومبالغة.

أمَّا في الآية 103 من سورة يونس فالحديث فيها عن إنجاء الرسل؛ وإنجاء الرسل يناسب السرعة لمكانتهم عند الله؛ فضلًا لموافقتها للتخفيف بعدها الوارد في قوله تعالى: {كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ}(سورة يونس:103).

المطلب الرابع: صيغة فعَّل

فَعَّلَ هو صيغة الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد؛ وهو تضعيف العين (أي وضع شدّة على الحرف الثاني من الفعل؛ وقد شاع استعمالها في الدلالة على:

1. التكثير في الفعل :كجوَّل وطوَّف: أكثر الجولان والطَّوَاف، أو في المفعول: كغلَّقت الأبواب، أو في الفاعل، كموَّتت الإبل وبرَّكت (الحملاوي، (د.ت)،41).
2. التعدية: نحو: فرّصته، ومنه: فسّقته؛ يقول سيبويه: وقد يجيء الشيء على فعلت فيشرك أفعلت، وذلك قولك: فرح وفرَّحته، وإنْ شئت؛ قلت: أفرحته، وغرم وغرَّمته، وأغرمته إن شئت (سيبويه،1988، 55/4؛ الحملاوي، (د.ت)، 41).
3. الدلالة على الإزالة، ويتمثل ذلك في التركيبين الآتيين: قَرَّدْتُ البعير، إذا أزلت قراد البعير، وجلَّدت البعير، إذا أزلت جلد البعير؛ يقول الرضى: "وللسلب نحو: جَلَّدْتُه وقرَّدْتُه.(ابن الحاجب، 2010، 92/1؛ ياقوت، 1985، 100/1).
4. التوجه إلى الشيء، كشرَّقت وغرَّبت: توجهت إلى الشرق أو الغرب يقول الرضى: "ويجيء بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه، نحو: كوّف، مشي إلى الكوفة، وفوّز وغوّر، مشي إلى المفازة والغور(ابن الحاجب،2010، 92/1؛ الحملاوي، (د.ت)، 41؛ ياقوت، 1985، 100/1).
5. صيرورة شيء شبه شيء، كقَوَّس زيدٌ، ومعناه: صار زيد شبه القوس في الانحناء؛ وحجَّرَ الطينُ، ومعناه: صار الطين شبه الحجر في الجمود(الحملاوي، (د.ت)، 41؛ ياقوت، 1985، 101/1).
6. بمعنى صار، كورّق، أي: أورق، أي: صار ذا ورق، وقيّح الجرح، أي: صار ذا قيح؛ ومن هنا فصيغة (فعل) تحول إلى: (أفعل)، ثم تحول إلى: (فَعَّل)، ويمكن بيان ذلك من خلال الجمل الآتية:

أ .وَرَق الشجر.

ب .أَوْرَق الشجر.

ج .صار الشجر ذا ورق.

والجذر المعجمي في الثلاث (و ر ق) (ابن الحاجب، 2010، 95/1؛ ياقوت، 1985، 102/1).

7. بمعنى صيرورة فاعله إلى أصله المشتق منه، كرَوَّض المكان، أي صار روضًا، وعَجَّزّت المرأة، وثيّبت، وعوّنت، أي: صارت عجوزًا، وثيبًا، وعوانًا (ابن الحاجب، 2010، 95/1). هذه بعض معاني صيغة فَعَّل، أمَّا بالنسبة **للتركيب الصوتي لصيغة** (فَعَّل) فتتشكل صيغة (فَعَّل) بتضعيف العين من الأصل الثلاثي (فَعَل) فيصبح تركيبها المقطعي كالآتي: (ف ـَ ع/ ع ـَ / ل ـَ) أي: (ص ح ص + ص ح + ص ح) مقطع طويل مقفل + مقطعان قصيران مفتوحان. فهي مكونة من ثلاثة مقاطع

أما **التحليل الصوتي لهذه الصيغة**، فتضعيف العين يعني: تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليمكن أنْ يقال: إنَّ الصامت المضعف هو صامت طويل (شاهين،1400، 70/1).

ومجال البحث هنا: هو فيما انفرد به العباس بن الفضل عن أبي عمرو البصري فيما كان ماضيه على وزن فَعَّل؛ وذلك في الموضعين الآتيين:

أ. انفرد العباس من روايته عن أبي عمرو قوله تعالى:{وَلِتُكۡمِلُواْ} (سورة البقرة: 185) بفتح الكاف وتشديد الميم {وَلِتُكَمِّلُواْ} كشعبة عن عاصم (أبو الفضل، 1434، 593/2؛ أبو القاسم، (د.ت)، 944/1).

التوجيه:

إنَّ في التشديد تكرير فعل الصيام في الشهر إلى إتمام عدته، فهما لغتان مثل: كرَّمت وأكرمت (ابن خالويه،1401 ،93؛ ابن زنجلة، 1997، 126/1). وقيل: التشديد والتسكين بمعنى واحد، فالعرب تقول: كمَّلت الشيء وأكملته، ومثله: وصَّيت وأوصيت، ونجَّيتُ وأنجَيت (الأزهري، 1412، 193/1؛ ابن زنجلة، 1997، 275/2).

ب. انفرد العباس في قراءة قوله تعالى: {لِيَمِيزَ} (سورة آل عمران: 179) وقوله: {يَمِيزَ} (سورة الأنفال:37) بالتشديد وضم حرف المضارعة وفتح الميم في الموضعين {لِيُمَّيزَ} {يُمَّيزَ} (العراقي، 2005، 91/2؛ أبو معشر،1435، 580/1).

التوجيه:

حجّة التشديد: أنَّ العرب للمُشَدَّدِ أكثر استعمالا؛ وذلك أنَّهم وضعوا مصدر هذا الفعل على معنى التشديد فقالوا فيه التَمْيِيز، ولم يقولوا المَيْز، فدل استعمالهم المصدر على بنية التشديد، فتأويل الكلام حتى يُمَيِّز جنس الخبيث من جنس الطيب، وقراءة التخفيف والتشديد لغتان مسموعتان، والقراءة بالتشديد من قولك: ميَّزت بين الشيئين أُميَّز تمييزا إذا خلصته، كما تقول: فرقت بينهما أفرِّق تفريقا؛ والتشديد إنَّما يدخل في الكلام للتكثير، ولا يكون (يُمَيِّز) – بالتشديد– إلا كثيرًا من كثير، وأمَّا (يَمِيْزُ) بالتخفيف فواحد من واحد، فهو على معنى يعزل (الأزهري، 1412، 284/1).

المطلب السادس: صيغة فاعل

من الصيغ المشتقة: صيغة فاعل، واشتهر استعمالها في الدلالة على:

1. المشاركة وهو الأغلب في هذه الصيغة، قال سيبويه: "اعلم أنَّك إذا قلت فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعل" (سيبويه، 1988، 68/1). وهذا يعني اشتراك طرفي المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية، فيكون البادئ فاعلاً صريحًا والثاني مفعولًا صريحًا، ويجيء العكس ضمنًا؛ أي: إن الغرض من ألف المفاعلة اقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ، والاشتراك فيهما من حيث المعنى فإنَّ كان المفعول الصريح مفعولًا به

للفعل قبل الدلالة على المشاركة، بقي الفعل مع ألف المفاعلة متعديًا إلى واحد؛ نحو: أقتل الجنديُّ عدو الله؛ وقاتل الجنديُّ عدو الله؛ وإنَّ كان المفعول غيره صار الفعل مع ألف المفاعلة متعديًا إلى اثنين؛ نحو: جذبت الثوب وجاذبته الثوب؛ وإن كان الفعل لازمًا وجِيء به على وزن فَاعَل، صار متعديًا؛ مثل: جالسته، والمعنى: جَلَس وجلست معه.

2. الدلالة على التكثير، نحو: ضاعفت الشيء: كثرت أضعافه، وناعمه الله، بمعنى نَعَّمه؛ أي: كثر نعمته (ابن الحاجب، 2010، 99/1).

3. الدلالة على وزن (فَعَل)، فلا يزيد معناها على الأصل؛ مثل: سافر، ولامس، وهاجر (ابن الحاجب، 2010، 99/1).

التركيب الصوتي لصيغة (فاعل):

تتشكل صيغة فاعل من ثلاثة صوامت وصائت طويل بعد الصامت الأول، وصائتين قصيرين، وذلك على النحو الآتي: (ف ـَ / ع ـَ / ل ـَ)، (ص ح ح + ص ح + ص ح)، وذلك بتوالي ثلاثة مقاطع: (طويل مفتوح)، و(قصيران مفتوحان) و(فاعل) مشتق من المشدد (فَعَّل) بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها؛ أي: تشديده (برجشتراسر، 1423، 92/1). **ومجال البحث** هنا: ما انفرد به العباس من طريق أوقية عنه عن أبي عمرو البصري في قوله تعالى: {أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا}(سورة الإسراء: 17) حيث قرأ العباس {آمَرْنَا مُتْرَفِيهَا} بمدّ الهمزة وتخفيف الميم على البدل(أبو طاهر،1426 ،252/2؛ الروذباري،2017 ،514/3؛ الجندي،1383، 654/2).

التوجيه:

إنَّ (آمرنا) على وزن (آمنا) فعل ماض متعدٍ بالهمزة، ومعناه: أكثرنا، يقال: أمرت الشيء وأمرته، أي كثرته، ومنه قولهم: مهرة مأمورة، أي: كثيرة النتاج؛ وقرأ أقوام (آمرنا) بالمدّ، وهي اللغة العالية المشهورة، أي: كثرنا (الفراء، (د.ت)، 119/2؛ الدينوري، 1398، 253/1).

المطلب السابع: صيغة تَفَعَّل

هذا التصنيف للفعل المزيد بحرفين، التاء في أوله وتضعيف العين، فيكون وزنه تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا؛ وتأتي هذه الصيغة لمعانٍ منها:

1. التكلف، بأن يعاني الفاعل ليحصل له الفعل من غير إظهار ذلك إيهامًا على غيره (ابن الحاجب، 2010، 259/1؛ الحملاوي، (د.ت)،43) قال سيبويه: "وإذا أراد الرجل أنْ يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه، ويكون من أهله؛ فإنك تقول: تَفَعَّل، مثل: تَشَجَّع، وتصَبَّر، وتجَلَّد، وتحَلَّم" (سيبويه، 1988، 71/4).

2. الصيرورة، مثل: تأيمت المرأة: صارت أيِّمًا، وتحَجَّر الطين، صار حجرًا، وتَحَلَّل الحاج: خرج من إحرامه، وأبيحت له محظوراته (ابن الحاجب، 2010، 260/1).
3. موافقة صيغة (افتعل) في الدلالة على الإظهار، كتعذَّر في معنى اعتذر، وتعظَّم، أظهر (ابن الحاجب، 2010، 259/1؛ الحملاوي، (د.ت)، 44).

التركيب الصوتي لصيغة (تَفَعَّل):

تكونت بإلصاق صوت (التاء) المتبوع بصائت الفتح؛ إلى صيغة (فَعَّل)، فأصبح تشكيلها المقطعي على هذه الصورة: (ت ـَ / ف ـَ ع / ع ـَ / ل ـَ) أي: (ص ح+ ص ح ص + ص ح + ص ح) مقطع قصير مفتوح+ مقطع طويل مقفل+ مقطعان قصيران مفتوحان، واحتلال النبر المقطع قبل الأخير؛ فالزيادة في تفعل سابقة ووسطية، كما هي في تفاعل، إلّا أنّها في الأولى زيادة بالتضعيف، وفي الثانية زيادة بالمد (ادريس، 1410، 921/1).

ومجال البحث موضع واحد انفرد به العباس عن أبي عمرو البصري؛ وهو قوله تعالى: {يَتَفَطَّرۡنَ}(سورة مريم:90؛ سورة الشورى:5) حيث قرأها بالتشديد(الأصبهاني، 1480، 318/1).

التوجيه:

إنَّ قراءة التشديد: مأخوذة من تفطّرت السماء تتفطّر، والأمر في التاء والنون يرجع إلى معنى واحد، إلا أنَّه في التاء للتكثير؛ وذلك أنَّ (ينفطرن) إنما هو من فطرت فانفطرت، مثل: كسرت فانكسرت، و(يتفطرن) من قولك: فطَّرت فتفطَّرت، مثل: كسَّرت فتكسَّرت، فهذا لا يكون إلا للتكثير، فقوله (يتفطَّرن): أشد مبالغة في تغيظهن على من نسب إلى الله ولدا، وهما لغتان فصيحتان، معناهما: التشقق، ومنه قولهم: تفطّر الشجر: إذا تشقّق ليورق (ابن خالويه، 1401، 239؛ الأزهري، 1412، 140/2).

إنَّ فظاعة الموقف في سورة مريم والشورى قد ناسبتها رواية العباس لما تحمله صيغة تفعّل من مبالغة وتكثير؛ فضلا عن مناسبتها التكثير الذي تحمله الصيغة للفظة (السماوات) التي وردت بصيغة الجمع في سورة مريم والشورى؛ في حين جاءت صيغة (انفعل) مناسبة لإفراد السماء في سورة المزمل {ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ} (سورة المزمل: 18) والانفطار{إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ} (سورة الإنفطار:1) (المشهداني، 2009، 415).

المبحث الثاني: الانفرادات الصرفية في الأسماء

المطلب الأول: تخفيف عين الاسم

قرأ العباس من روايته عن أبي عمرو البصري: قوله تعالى: {ضَيِّقًا} (سورة الفرقان: 13) بالتخفيف كقراءة ابن كثير {ضَيْقًا}(أبو معشر،1435، 204/2؛ الرّوذباري، 2017، 534/2) وهو: صفة مشبَّهة تدلّ على الثبوت من ضاقَ: ما كان محدودًا غير متَّسع (ابن الحداد، 1975، 237/2).

التوجيه:

الحجّة لمن قرأ بالتخفيف: أنَّه استثقل الكسرة على الياء مع التشديد فخفف وأسكن كما قالوا هيّن وهيْن، وقيل: يقرأ بالتشديد والتخفيف: لأنَّهما لغتان، وقيل: أراد: التشديد فخفف، وقيل: الضيّق: فيما يرى ويحدّ، يقال: بيت ضيّق، وفيه ضِيْق، والضيْق: فيما لا يحد ولا يرى، يقال: صدر ضيّق وفيه ضيْق، قال الزجاج: ضَيْق، في معنى ضَيِّق مخَفَف، وجائز أنْ يكون بمعنى الضِّيْقِ، فيكون مصدراً لقولك ضاق الشيء يضيق ضَيْقاً (الديلمي، (د.ت)، 224/3) .

الضّيْق والضّيّق: مثل: الميْت والميِّت، في أنَّ المحذوف مثلُ المتمّ في المعنى، والياء مثل الواو في الحذف، وإنْ لم يعتلّ بالقلب، كما اعتلّت الواو به، وأتبعت الياءُ الواوَ في هذا كما أتبعتها في قولهم: اتّسر؛ قالوا في اتسار الجزور :اتّسروها، فجعلت بمنزلة اتعد(ابو علي، 1993، 400/3).

المطلب الثاني: اسم الفاعل

الفِعْلُ لمّا كان يَدُلُّ على المَصْدَرِ بلَفْظِه، وعلى الزمانِ بصِيغَتِه، وعلى المكانِ بمَحِلِّه، اشْتُقَّ منه لهذه الأقسامِ أسماءٌ، ولمّا كان يَدُلُّ على الفَاعِلِ بمَعْناهُ، لأنه حَدَثٌ، والحَدَثُ لا يَصْدُرُ إلا عن فَاعِلٍ اشْتُقَّ مِنه اسْمُ فَاعِلٍ؛ ولذلك اخْتَلَفَتْ تعريفاتُ اسْمِ الفَاعِلِ عندَ النُّحاةِ، فقال ابْنُ الحَاجِبِ "ما اشْتُقَّ مِن فِعْلٍ لِمَن قامَ به بمَعْنَى الحُدُوثِ؛ وقولُه: "لمَن قام به" يُخْرِجُ اسْمَ المَفْعُولِ؛ فإنه ليس قائمًا به، وإنما هو واقعٌ عليه، وقولُه: "بمَعْنَى الحُدُوثِ" يُخْرِجُ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ؛ فإنها تَدُلُّ على الثُّبُوت(الكردي،1409، 529/2).

وقال ابْنُ مَالِكٍ: "هو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعِلٍ، جارِيَةٌ في التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ على المُضَارِع" (ابن مالك،1967، 70/3؛ الأشموني، 1419، 292/2). واسْمُ الفَاعِلِ الذي يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ هو الذي يَجْرِي على فِعْلِه، ويَطَّرِدُ القِياسُ فيه كما ذَكَرَ ابْنُ السَّرَّاجِ: ويَجُوزُ أن يُنْعَتَ به اسْمٌ قَبْلَه نَكِرَةٌ، كما يُنْعَتُ بالفِعْلِ الذي اشْتُقَّ منه ذلك الاسْمُ، ويُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وتَدْخُلُه الْأَلِفُ واللَّامُ، ويُجْمَعُ بالوَاوِ والنُّونِ؛ كالفِعْلِ إذا قُلْتَ: يَفْعَلُونَ، نَحْوُ ضَارِبٍ وقاتِلٍ، يَجْرِي على يَضْرِبُ ويَقْتُلُ، ومَعْنَى جَرَيَانِ

اسْمِ الفَاعِلِ على الفِعْلِ في حَرَكَاتِه وسَكَنَاتِهِ أنَّ عَدَدَ حُرُوفِ ضَارِبٍ كعَدَدِ حُرُوفِ يَضْرِبُ، وضَادُ ضاربٍ مَفْتُوحَةٌ، كما أنَّ ياءَ يَضْرِبُ مفتوحةٌ، والأَلِفُ ثانِيَةٌ وهيَ ساكِنَةٌ، كما أنَّ ثانيَ يَضْرِبُ ساكِنٌ، والرَّاءُ فيهما ثالِثَةٌ مَكْسُورَةٌ، والباءُ فيهما حَرْفُ إعْرابٍ (ابن السراج، (د.ت)، 122/1). وقد نَبَّهَ ابْنُ هِشَامٍ إلى أنَّ المُجَارَاةَ تَقَابُلُ حَرَكَةٍ بِحَرَكَةٍ، لا حَرَكَةٍ بعَيْنِها، فقال "اسْمُ الفَاعِلِ لا يَكُونُ إلّا مُجَارِيًا للمُضَارِعِ، فإنه مُجارٍ ليَضْرِبُ، فإنْ قُلْتَ: هذا مُنْتَقَضٌ بداخِلٍ ويَدْخُلُ، فإنَّ الضَّمَّةَ لا تُقَابِلُ الكَسْرَةَ، قلتُ: اعْتُدَّ في المُجَاراةِ تَقَابُلُ حَرَكَةٍ بحَرَكَةٍ، لا حَرَكَةٍ بعَيْنِها"(ابن هشام، (د.ت)، 279/1).

ومجال البحث هنا في كلمتين انفرد بهما العباس بن الفضل في روايته عن أبي عمرو البصري؛ وهما:

أ. قوله تعالى: {مَجۡرٖىهَا}(سورة هود:41) بضم الميم، {مُجۡرِىهَا} ولا تخفى الإمالة فيها، وروي عنه كسر الراء كسرًا محضًا على أنَّه اسم فاعل من أجرى(البغدادي، 1400، 333؛ الأصبهاني، 1408، 280/1؛ العراقي، 2005، 187/2).

ب. قوله تعالى: {مُرۡسَىٰهَآ}(سورة هود:41) بكسر السين كسرًا محضًا، على أنَّه اسم فاعل من أرسى (البغدادي، 1400، 333؛ الأصبهاني، 1408، 280/1؛ العراقي، 2005، 187/2).

التوجيه:

إنَّ حجة قراءة {مُجْرِىهَا وَمُرْسِىٰهَآ}بالضم والياء وكسر الراء والسين: فهي على أنَّهما اسما فاعلين من أجرى وأرسى، فيكونان بدلين من اسم الله تعالى، أو نعتين له في موضع جرّ، ويجوز أنْ يكونا في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي: هو مُجْرِيها ومُرْسِيها (الفراء، (د.ت)، 142/2؛ القرطبي، 1405، 364/1).

المطلب الثالث: الإفراد والجمع

أولًا: الإفراد

الإفراد لغة: قال ابن فارس: "الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وُحْدَةٍ؛ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْدُ وَهُوَ الْوَتْرُ؛ وَالْفَارِدُ وَالْفَرْدُ: الثَّوْرُ الْمُنْفَرِدُ، وَظَبْيَةٌ فَارِدٌ: انْقَطَعَتْ عَنِ الْقَطِيعِ، وَكَذَلِكَ السِّدْرَةُ الْفَارِدَةُ، انْفَرَدَتْ عَنْ سَائِرِ السِّدَرِ؛ وَأَفْرَادُ النُّجُومِ: الدَّرَارِيُّ فِي آفَاقِ السَّمَاءِ؛ وَالْفَرِيدُ: الدُّرُّ إِذَا نُظِمَ وَفُصِلَ بَيْنَهُ بِغَيْرِهِ " (الرازي، 1399، 500/4).

الإفراد اصطلاحا: الإفراد هنا هو المفرد في النحو، فالمفرد قد يراد به قسيم المثنى والجمع، وقد يراد به قسيم المضاف والشبيه بالمضاف، وقد يراد به قسيم الجملة؛ والذي يعنينا هنا: المفرد قسيم المثنى والجمع؛ وهو: ما ليس مثنى ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة (الوقّاد، (د.ت)، 29/1)

والذي يعنينا هنا انفراد العباس في روايته عن أبي عمرو البصري بقراءته الكلمات الثلاث الآتية بصيغة المفرد؛ وهي:

أ. قوله تعالى: {لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ}(سورة المؤمنون: 8؛ سورة المعارج: 32) إذ قرأها العباس مفردة {لأَمَانَتِهِم} كقراءة ابن كثير (البغدادي، 1400، 444؛ أبو معشر، 1435، 492/2).

التوجيه:

حجة من قرأ: {لأَمَانَتِهِم} فأفرد، وإنْ كان مضافا إلى جماعة، فإنَّه أراد به الجمع؛ لأنَّ لكل واحد منهم أمانة؛ ولأنَّه مصدر، والمصدر جنس يقع على جميع أفراد الجنس ويتناولها، فأفرد كما يفرد نحو قوله تعالى: {كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ} (سورة الأنعام: 108)، ووحّد العمل لما كان مصدراً، ودليل من وحد: هو ما عطف عليه في قوله: {وَعَهۡدِهِمۡ} (سورة المؤمنون: 8) ولم يقل: وعهودهم (ابن خالويه،1401، 255؛ جويجابي، 1993، 322/6؛ أبو مريم، 1993، 890/1).

ب. قوله تعالى: {وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ}(سورة لقمان: 20) حيث انفرد العباس برواية {نِعَمَهُۥ} مفردة {نِعَمَةً} كقراءة ابن كثير(أبو معشر، 1435، 575/2؛ الرّوذباري، 2017، 152/3).

التوجيه:

وجه الإفراد: أنَّ إنعام الله على عبده: هو بتوفيقه للإسلام؛ وذلك أنَّ نعمة الإسلام تجمع كل خير، وحجتهم في ذلك: ما ورد عن ابن عباس: أن النعمة الظاهرة: نعمة الإسلام، والباطنة: ستر الذنوب، ويجوز أنْ يراد بالنعمة: جماعة النعم، فتؤدي الواحدة معنى الجمع، بدليل قوله تعالى {وَإِنْ تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ } (سورة إبراهيم: 34) فهذا يدلّ على أنّه يراد به الكثرة (الأزهري، 1412، 271/2؛ ابن خالويه، 1401، 475/5).

ت.قرأ أبو عمرو: {وَأُخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ}(سورة ص: 58) وانفرد العباس بقراءتها {وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ} كقراءة حفص بالإفراد (البغدادي، 1400، 555؛ الأصبهاني، 1408، 1380).

التوجيه:

الحجة لمن قرأه بالتوحيد قوله تعالى: {مِن شَكۡلِهِۦٓ} (سورة ص:57) ولم يقل من شكلهم؛ والإفراد عطف على قوله: {حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ} (سورة ص: 57) {وَءَاخَرُ}، أي: وعذاب آخر من شكله، أي: مثل ذلك؛ **وحجته:** ما روي عن ابن مسعود وقتادة أنّهما قالا: الزمهرير، فتفسيرهما يقوّي قراءة من قرأ: وآخر بالتوحيد، كأنّه: ويعذب به آخر، لأنّ الزّمهرير واحد؛ فإن قيل: لم جاز أن ينعت الآخر وهو واحد في اللفظ بـ (أزواج) وهي جمع، قيل: إن الأزواج نعت للحميم والغساق والآخر فهي ثلاثة؛ ووجه آخر: وهو أنَّه إذا كَانَ الاسم فعلًا جاز أن ينعت بالاثنين والكثير، كقولك فِي الكلام: عذاب فلان ضروب شتّى وضربان مختلفان؛ لأنَّ المعنى للفعل وإذا كان المعنى للفعل

خبر عن الواحد باثنين وجماعة (ابن خالويه، 1401، 306؛ الفراء، (د.ت)، 411/2؛ ابن زنجلة، 1997، 615/1).

ثانيا: الجمع

الجمع **لغة:** قال ابن فارس: "الْجِيمُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى تَضَامِّ الشَّيْءِ؛ يُقَالُ جَمَعْتُ الشَّيْءَ جَمْعًا، وجَمَعَ الشيءَ عَنْ تَفْرِقة يَجْمَعُه جَمْعاً" (الرازي، 1399، 479/1؛ ابن منظور، 1414، 53/8).

الجمع **اصطلاحا:** صِيغَة مَبْنِيَّة من الْوَاحِد للدلالة على الْعدَد الزَّائِد على الِاثْنَيْنِ (المعتزلي، (د.ت)، 68/1). والذي يعنينا هنا انفراد العباس في روايته عن أبي عمرو البصري بقراءته الكلمات الثلاث الآتية بصيغة الجمع؛ وهي:

أ. قوله تعالى: {خُشَّعًا}(سورة القمر:7) حيث قرأها بالجمع مثل قراءة ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَابْن عَامر (أبو معشر، 1435، 693/2؛ الشهرزوري، 1435، 187/4).

التوجيه:

إنَّ جمع، فإنَّه فرق بين الاسم الرافع لما بعده وبين الفعل، فجمع مع الاسم ووحد مع الفعل؛ للفرق بينهما، فكما جاز للفعل المؤنث أنْ تلحقه علامة التأنيث؛ إشعارا بأنَّ الفاعل مؤنث، فكذلك جاز للاسم الذي يعمل عمل الفعل أنَّ يجمع إعلامًا بأنّ فاعله جمع، وحسن فيه الجمع؛ لأنّ الجمع يدل على التأنيث، فصار بمنزلة قوله تعالى: {خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ}(سورة القلم: 44)، فألحق تاء التأنيث بخاشعة، لأنَّ فاعلها مؤنث تأنيث الجمع وهو الأبصار (أبو محمد، 1349، 279/2؛ أبو مريم، 1993، 1225/1).

ب. قوله تعالى: {بِشَهَٰدَٰتِهِمۡ}(سورة المعارج: 33) قرأها العباس عن أبي عمرو بالجمع كرواية حفص عن عاصم، ويعقوب (أبو معشر، 1435، 734/2؛ الأصبهاني، 1327، 461/1).

التوجيه:

إنَّ شهادات جمع مصدره (شهادة)، ويجوز جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه، فمن جمع فلاختلاف الشهادات وكثرة ضروبها؛ فلأجل الاختلاف ومشابهته بذلك الأسماء التي ليست للجنس والإضافة إلى الجماعة حسن أنْ يكون المضاف جماعة (ابو علي، 1993، 322/6؛ ابن زنجلة، 1993، 724/1).

وفي الجمع أيضا دلالة على أنَّ الشهادات تؤخذ من كل شخص على حدة؛ ولا تؤخذ سوية حتى لا يطلع بعضهم على شهادة بعض (المشهداني، 2009، 184).

ت. قوله تعالى: {ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ}(سورة إبراهيم:18) حيث قرأ العباس بالجمع {ٱلرِّيَٰحِ}(أبو معشر، 1435، 367/2؛ أبو طاهر، 1426، 228/2).

التوجيه:

إنَّ الرّياح أربع: الشّمال والجنوب والصّبا والدّبور، فأما الشّمال فمن عن يمين القبلة، والجنوب من عن شمالها، والصّبا والدّبور متقابلتان، فالصّبا من قبل المشرق، والدّبور من قبل المغرب؛ وذلك أن كلّ واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالتها على الوحدانية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها، وإذا كان كذلك، فالوجه أنْ يجمع؛ لمساواة كلّ واحدة منها الأخرى (أبو علي، 1993، 18/6).

الخاتمة:

الحمد لله تعالى الذي وفقني لتقديم هذا البحث، وها هي المحطة الأخيرة في رياض هذا البحث، وقد كان البحث يتكلم عن الانفرادات الصرفية لرواية العباس بن الفضل الموصلي عن أبي عمرو البصري؛ حيث لم يبق إلّا أنْ أسطر أبرز النتائج التي خرج بها البحث: وقد بذلتُ كل الجهد والبذل لكي يخرج هذا البحث بهذا الشكل؛ حيث تبَيَّن للباحثة: أنَّ اختلاف معاني القراءات هو بحسب دلالة الكلمة وأثرها في السياق؛ ويبدو ذلك واضحا من خلال تعليقات العلماء المختصين على الوجه الذي انفردت به رواية العباس؛ أمّا إذا كانت القضية لهجية فحسب والمعنى واحد فيقدم الأخف نطقا.

ونرجو من الله أنْ تكون رحلة ممتعة وشيقة ارتقت بدرجات العقل والفكر؛ حيث لم يكن هذا الجهد بالجهد اليسير، ولا أدعي الكمال، فإنَّ الكمال لله عز وجل فقط؛ وقد قدمت كل الجهد لهذا البحث؛ فإنْ وُفِقْتُ فمن الله عز وجل؛ وإنْ أخفقت فمن نفسي؛ هذا والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المصادر والمراجع

- **الكتب**

1. الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور (1412هـ). ***معاني القراءات***. ط1. المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود .

2. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري الإسنوي(2010م). ***الشافية***. ط1. (تحقيق: صالح عبدالعظيم الشاعر). القاهرة: مكتبة الآداب.

3. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (1409هـ). ***أمالي ابن الحاجب***. (د.ط). (تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة). بيروت: دار عمار .

4. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (2010م). ***الشافية في علمي التصريف والخط***. ط1. (تحقيق: صالح عبدالعظيم الشاعر). القاهرة: مكتبة الآداب.

5. ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي (1975م). ***كتاب الأفعال***. (د.ط). (تحقيق: حسين محمد محمد شرف). مصر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

6. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (د.ت). ***أصول النحو***.(د.ط). (تحقيق: عبدالحسين الفتلي). بيروت: مؤسسة الرسالة.

7. ابن ثابت، حسان (1994م). ***ديوان حسان بن ثابت***. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

8. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (1998م). ***المحتسب في شرح وجوه القراءات الشاذة وبيانها***. ط1. (تحقيق: محمد عبدالقادر عطا). بيروت: دار الكتاب العلمي.

9. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (1401هـ). ***الحجة في القراءات السبع***. ط4. (تحقيق: عبدالعال سالم مكرم). بيروت: دار الشروق.

10. ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد أبو زرعة (1997م). ***حجة القراءات***. (د.ط). (تحقيق: سعيد الأفغاني). بيروت: مؤسسة الرسالة.

11. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (د.ت)، ***أدب الكاتب***، (تحقيق: محمد الدالي)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

12. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري (1414هـ). ***لسان***

العرب. ط3. بيروت.

13. ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين (1963م). ***شرح قطر الندى وبل الصدى***. ط11. (تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد). القاهرة: مطبعة السعادة.

14. ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين (1985م). ***مغني اللبيب على كتب الأعاريب***. ط6.(تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله). دمشق: دار الفكر.

15. أبو العز، محمد بن الحسين بن بندر القلانيسي(د.ت). ***الكفاية الكبرى في القراءات***. (د.ط). (تحقيق: جمال الدين محمد شرف). القاهرة: دار الصحابة.

16. أبو الفضل، محمد بن جعفر الخزاعي (1434هـ). ***المنتهى، وفيه خمس عشرة قراءة***. (د.ط).(تحقيق: محمد شفاط رباني). المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة.

17. أبو القاسم، يوسف بن علي بن جبارة المغربي الهذلي (د.ت). ***الكامل في القراءات***. ط1. (تحقيق: عمرو بن عبدالله أبو إبراهيم). بيروت: دار سما للكتب.

18. أبو طاهر، أحمد بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (1426هـ). ***المستنير في القراءات العشر***. ط1. (تحقيق: عمار أمين الددو).الإمارات العربية المتحدة: دار البحوث للدراسات الإسلامية.

19. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (1993م). ***الحجة للقراء السبعة***. ط2. (تحقيق: بدرالدين قهوجي وبشير جويجابي). بيروت: دار المأمون للتراث.

20. أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي (1394م). ***كشف وجوه القراءات وأسبابها وحججها***. (د.ط). (تحقيق: محيي الدين رمضان). دمشق: مجمع اللغة العربية.

21. أبو مريم، نصر بن علي بن محمد أبو عبدالله الشيرازي (1993م). ***الموضح في وجوه القراءات وعللها***. ط1. (تحقيق: عمر حمدان الكبيسي) المملكة العربية السعودية: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم.

22. الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور(2001م). ***تهذيب اللغة***.ط1. (تحقيق: محمد عوض مرعب). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

23. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الشافعي (1419هـ). ***شرح***

الأشموني على ألفية ابن مالك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

24. الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (1990م). ***الغاية في القراءات العشر***. ط2. (تحقيق: محمد غياث). المملكة العربية السعودية: دار الشواف للنشر والتوزيع.

25. الأصبهاني، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خلوية (1327هـ). ***إعراب القراءات السبع وأسبابها***. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

26. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (1422هـ). ***تفسير البحر المحيط***. ط1. (تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون).بيروت: دار الكتب العلمية.

27. الأندلسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيرواني القرطبي المالكي (1405هـ). ***مشكل إعراب القرآن***. ط2. (تحقيق: حاتم صالح الضامن). بيروت: مؤسسة الرسالة.

28. الوقّاد، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي زين الدين المصري (د.ت). ***شرح الأزهرية***. (د.ط). القاهرة: المطبعة الكبرى –بولاق.

29. برجشتراسر (1423هـ). ***التطور النحوي للغة العربية***. ط4. (ترجمة: الدكتور رمضان عبدالتواب). مصر: مكتبة الخانجي.

30. البغدادي، حمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد (1400هـ). ***السبعة في القراءات***. ط2. (تحقيق: شوقي ضيف). مصر: دار المعارف.

31. البهارق، جمال الدين محمد بن عمر(1414هـ). ***فتح الأقفال وحل المشكلات بشرح أمية الأفعال***. (د.ط). (تحقيق: مصطفى النحاس). جامعة الكويت: منشورات كلية الآداب.

32. الجارم وأمين، علي ومصطفى (د.ت). ***النحو الواضح في قواعد اللغة العربية***. (د.ط).مصر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

33. الجندي، أبو بكر (1383هـ). ***بستان الهدى في اختلاف الأئمة والرواة (في القراءات الثلاث عشرة واختيار اليزيدي)***. ط11. (تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد). مصر: القاهرة.

34. الجياني، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (1982م). ***شرح الكافية الشافية***. ط1. (تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

35. الجياني، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي أبو عبدالله جمال الدين (1967م). ***تسهيل الفوائد***

وتكميل المقاصد.(د.ط).(تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

36. الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم (د.ت). ***الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون***. (د.ط). (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دمشق: دار القلم.

37. الحملاوي، أحمد بن محمد (1351هـ). ***شذا العرف في فنّ الصرف***. (د.ط).(تحقيق: نصرالله عبدالرحمن نصرالله). المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

38. الدهان، محمد بن أبي نصر بن أحمد (1439هـ). ***المغني في القراءات***. ط1. (تحقيق: محمود بن كبير بن عيسى الشنقيطي).

39. الديلمي، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (د.ت). ***معاني القرآن***. ط1. (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

40. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (1398هـ). ***غريب القرآن***. (د.ط). (تحقيق: أحمد صقر). بيروت: دار الكتب العلمية.

41. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني أبو الحسين (1399هـ). ***معجم مقاييس اللغة***. (د.ط). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). دمشق: دار الفكر.

42. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (1412هـ). ***المفردات في غريب القرآن***. ط1. (تحقيق: صفوان عدنان الداودي). دمشق- بيروت: الدار الشامية- دار العلا.

43. الرّوذباري، أبو بكر محمد بن أحمد بن الهيثم (2017م). ***جامع القراءات***.ط1. (تحقيق: حنان عبدالكريم محمد العنزي).الأردن: أروقة للدراسات والنشر.

44. الروذباري، محمد بن الهيثم (1437هـ). ***قراءات جماعية***. ط1. (تحقيق: حنان عبدالكريم محمد العنزي).المملكة العربية السعودية: جامعة طيبة.

45. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1998م). ***تاج العروس من جواهر القاموس***.(د.ط). (تحقيق: مصطفى حجازي). الكويت: سلسلة التراث العربي.

46. الزجاج، علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نورالدين الأصفهاني الباقولي (1420هـ). ***إعراب القرآن***. ط4. (تحقيق: إبراهيم الإبياري). القاهرة: دار الكتاب المصري.

47. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جارالله (1993م). ***المفصل في فنّ الإعراب***.ط1. (تحقيق: علي بو ملحم). بيروت: مكتبة الهلال.

48. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي(1988م). ***الكتاب***. ط3. (تحقيق: عبدالسلام محمد

هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.

49. شاهين، عبدالصبور (1400هـ). ***المنهج الصوتي في بناء الجملة العربية***. (د.ط).بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

50. الشهرزوري، المبارك بن الحسن أبو الكرم (1435هـ). ***المصباح الزاهر في القراءات العشر الباواهر***. (د.ط). (تحقيق: إبراهيم سعيد حمد الدوسري). المملكة العربية السعودية: دار الحضارة.

51. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبدالله (1434هـ). ***فتوح الغيب في كشف قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)***. ط1. (تحقيق: إياد محمد الغوج). الإمارات العربية المتحدة: جائزة دبي للقرآن الكريم.

52. الفيروزآبادي، مجدالدين محمد بن يعقوب (2005م). ***القاموس المحيط***. ط8.(تحقيق: محمد العرقسوسي وآخرون). بيروت: مؤسسة الرسالة.

53. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري(1384هـ). ***جامع أحكام القرآن***. ط2. (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش). القاهرة: دار الكتب المصرية.

54. الكوفي، نجاة عبدالعظيم (1409هـ). ***تراكيب الأفعال دراسة لغوية قرآنية***. (د.ط). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

55. محب الدين الحلبي، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ). ***شرح التيسير المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"***. ط1. (تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون). مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

56. محيسن، محمد سالم (د.ت). ***معجم حفّاظ القرآن الكريم عبر التاريخ***. ط1. بيروت: دار الجيل.

57. المشهداني، محمد إسماعيل (2009م). ***القيمة الدلالية لقراءة عاصم لرواية حفص***. ط1. بغداد: مركز البحوث والدراسات الإسلامية– ديوان الوقف السني.

58. المعتزلي، علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني (د.ت). ***رسالة الحدود***.(د.ط). (تحقيق: إبراهيم السامرائي). عمان: دار الفكر.

59. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (1421هـ). ***إعراب القرآن***.ط1. بيروت: منشورات محمد علي بيضون ودار الكتب العلمية.

60. ياقوت، محمود سليمان (1985م). ***ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية***. (د.ط). بيروت: دار المعرفة الجامعة.

- الرسائل والأطاريح:

1. أبو معشر، عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري (1435هـ). ***سوق العروس***. (أطروحة دكتوراه). (تحقيق: حامد أحمد محمد علي الأنصاري). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
2. إدريس، ثريا عبدالله عثمان (1410هـ). ***الصيغ الفعلية في القرآن الكريم أصواتها وتراكيبها ودلالاتها***. (أطروحة دكتوراه). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
3. الصفراوي، عبدالرحمن بن عبدالمجيد (1990م). ***تقريب وبيان***. (أطروحة دكتوراه). (تحقيق: أحسن سخاء محمد أشرف الدين). المملكة العربية السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
4. العراقي، منصور بن أحمد أبو نصر (2005م). ***الإشارة إلى العبارة اللطيفة في القراءات التي يرويها أصحاب الروايات المشهورة***. (أطروحة دكتوراه). (تحقيق: أحمد عبدالله الفريح). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى .